



الجمعية العمومية - الدورة الثامنة والثلاثون

اللجنة الاقتصادية

البند رقم ٤٣ من جدول الأعمال: بيانات الطيران — الرصد والتحليل

التأثير الناجم عن عمليات تحرير النقل الجوي

(ورقة مقدمة من جمهورية فنزويلا البوليفارية)

الموجز التنفيذي

تعرض هذه الورقة الحاجة إلى إجراء تحليل ودراسات حالة تبين بطريقة منهجية تأثير عملية التحرير على خدمات النقل الجوي الدولي، مع مراعاة حالات عدم المساواة الكبيرة بين الدول. ويلزم تنفيذ ذلك من أجل ضمان التنمية الآمنة والمنتظمة لخدمات النقل الجوي الدولي وللسماح بأن تكون هذه العملية أداة للتنمية الاقتصادية لجميع الدول التي وقعت على اتفاقية شيكاغو.

الإجراء: يرجى من الجمعية العمومية التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المعروضة في الفقرة ٤.

Doc 7300 اتفاقية الطيران المدني الدولي
ATConf/6-WP/103 Rev 1 – ICAO's Role in Air Transport Regulation

المراجع:

¹ قدمت فنزويلا نسخة اللغة الإسبانية.

١- المقدمة

١-١ تتص المادة ٤٤ من اتفاقية شيكاغو (وبالتحديد الفقرات الفرعية د و ه و ز و ط) على أن أغراض وأهداف المنظمة تشمل تلبية احتياجات شعوب العالم واحترام النقل الآمن والمنظم والفعال والاقتصادي، ومنع التمييز الاقتصادي الناجم عن المنافسة غير المعقولة وضمان حقوق الدول المتعاقدة بصورة تامة وأن تتوفر لكل دولة متعاقدة الفرصة لتشغيل شركات طيران دولية.

٢-١ ويمكن أن تتسم اتفاقات الأجواء المفتوحة المتعددة الأطراف والثنائية بأهمية كبيرة للتنمية التجارية لكل دولة عضو. ومع ذلك يمكن أن توفر هذه الاتفاقات أيضاً، نظراً لظروف نظم طيرانها، مكاسب أكثر لبعض الدول أكثر مما توفره للدول الأخرى. وبينما نقبل بأن ما يدعى بتحرير النقل الجوي الدولي يوفر أساساً لتكافؤ الفرص لتوفير الخدمات ويفتح أبواباً كثيرة لتنمية الدول تنمية تجارية، حسبما ورد في ديباجة اتفاقية شيكاغو، فإن عدم وجود دراسات يكشف أيضاً للتأثيرات الناجمة عن عمليات التحرر هذه وأن العواقب الناجمة عن عمليات التحرر تمثل قلقاً للدول. وتهدف المنهجية إلى تحليل وتوقع العواقب المحتملة الناجمة عن سياسة الأجواء المفتوحة، من أجل منعها من أن تشكل تهديداً لبعض الدول. ونتيجة لذلك، تعرض هذه الورقة كيفية وضع الايكوا لدراسات أو لإرشاد منهجي يسهم في كفاءة ايجاد منافسة منصفة بين البلدان التي تتسم بحالات عدم مساواة كبيرة من حيث الجانب الاقتصادي والتكنولوجي في مجال الطيران، وذلك لكي تستفيد جميع الأطراف من تطبيق سياسة التحرير التجاري.

٣-١ وفي المؤتمر العالمي السادس للنقل الجوي، أقرت مسألة تحديث مؤشرات تحرير النقل الجوي، ونحن نرى أن عمليات التحديث هذه لن تكون كافية لفهم وتقييم عمليات التحرر بصورة شاملة.

٢- التحليل

١-٢ يتعين على الايكوا النظر في إحلال التوازن بين توقعات التنمية من الدول وكذلك التوقعات الإنمائية لقطاع الطيران والمنتفعين به. وإذ أن عملية التحرر توفر بالفعل أساساً لتكافؤ الفرص كنقطة البداية، من أجل التمكن من تطوير النقل الجوي تطويراً سليماً واقتصادياً، حسبما ورد في ديباجة الاتفاقية، يجب علينا أيضاً أن ندرك حقيقة انعدام المساواة في الظروف بين مختلف القطاعات. وتشكل مسألة انعدام المساواة في الظروف عاملاً يحد من فرص المشاركة والاستغلال، نتيجة ظروف كل دولة. ومن ثم، فإن الدولة التي لديها نظام طيران متخلف تتنافس مع دولة ذات قدرة تشغيل أكبر، رغم تكافؤ الفرص، ليست لديها نفس المواصفات التي تجعلها قادرة على المنافسة وهذا يحول دون تطوير عملية التحرير تطويراً أفضل.

٢-٢ وثمة جوانب هامة للغاية يتعين مراعاتها عند تشجيع تحرير النقل الجوي، سيما الإجراءات التالية:

أ) مراعاة التوازن بين التوقعات الإنمائية للدول وقطاع صناعة والمنتفعين، نظراً لحالة الأسواق العالمية والمنظورات الكثيرة القائمة من حيث وضع اللوائح والموارد المتوفرة.

ب) والفهم الشامل لمختلف مستويات تنمية الطيران في كل بلد ونشوء عراقيل أو حوافز نتيجة هذه الحالة لديها تأثير إيجابي أو سلبي عندما يتعلق الأمر باستحداث عملية تحرير خدمات الحركة الجوية، والمتغيرات الواجب النظر فيها فيما يتعلق بالبلد تشمل:

- (١) بنى الطيران التحتية؛
- (٢) ومستويات حركة الركاب والبضائع والبريد؛
- (٣) والموقع الجغرافي؛
- (٤) والسكان؛
- (٥) والدخل؛
- (٦) وقدرات السفر؛
- (٧) والعلاقات الاقتصادية؛
- (٨) والنتائج المحلي الإجمالي والسياسات الداخلية إزاء الشركات في القطاع بشأن الملكية الجوهرية والسيطرة الفعلية؛
- (٩) وحظر الرحلات الجوية الليلية والمنافسة غير المنصفة، في جملة أمور.

(ج) ووضع إرشادات بشأن سياسات تنظيم النقل الجوي الدولي التي تسمح للدول بتحرير خدمات نقلها الجوي بصورة تدريجية وتمنع حدوث حالة تزداد فيها أوجه عدم المساواة في الظروف.

(د) وإجراء دراسات اقتصادية قياسية لتقييم أسباب وتأثيرات تحرير خدمات الحركة الجوية، والتي تفسر التأثير على تنمية النقل الجوي الدولي. ونحن لا نعرف إذا كانت هناك دراسات تستخدم الخوارزميات أو الطرائق الإحصائية لتبين بصورة حاسمة أن زيادة أعداد الركاب والحركة الجوية، والفوائد التي تعود على تطوير الطيران المدني، هي نتيجة تحرير النقل الجوي. ولهذا السبب، يلزم التمكن من تحديد ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين حجم أو نمو الحركة واعتماد اتفاقات تحرير الخدمات الجوية بواسطة الدولة أو الإقليم. وينبغي تحقيق ذلك من خلال التحليل الاقتصادي القياسي وفق السمات المذكورة آنفاً. وبالمثل، يتعين رصد مؤشرات نظام النقل الجوي رسداً ثابتاً لكي نتمكن من فهم ورصد تطور النظام.

٣-٢ إن انعدام المساواة في الظروف، إلى جانب الافتقار إلى المعلومات العلمية في هذا المضمار، يعتبر عاملاً يحد من فرص المشاركة والاستغلال. وهو يؤدي أيضاً إلى ظهور توقعات أو ظروف مزيفة تبعث على زيادة انعدام الثقة في المنافسة في ظل الشروط المنصوص عليها في اتفاقية شيكاغو وتمنع عملية التحرير من التطور بصورة أفضل وبشكل فعال وكفوء، بما يفيد جميع الجهات وأصحاب المصلحة المعنيين. ولقد أجريت دراسات تبين مزايا عملية التحرير، ومع ذلك فهي محدودة ولا تتيح قياس مجمل عملية التحرير.

٤-٢ وكذلك قد يبين هذا النوع من الدراسات أسباب وآثار حالات ممكنة للمنافسة غير المنصفة بين أطراف النظام.

٣- الخلاصة

١-٣ يتعين إبلاغ الدول باستمرار بشأن صناعات الطيران والنقل الجوي، من حيث البنى التحتية والمؤشرات الاقتصادية والسياسات، فضلاً عن المنهجيات والتوجهات من أجل الأغراض المذكورة أعلاه، وذلك لتنفيذ المهام المسندة إلى الايكاو، أي:

(أ) لتشجيع التطوير الآمن والمنظم للنقل الجوي الدولي.

(ب) ولضمان استفادة جميع الأطراف المعنية استفادة على قدر المساواة.

ج) ولكفالة أن يتحول النقل الجوي إلى أداة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

٢-٣ ومن هذا المنطلق، ستجعلنا الدراسات الاقتصادية القياسية قادرين على فهم كيفية تأثير المتغيرات على عملية تنفيذ برامج تحرير النقل الجوي، وستقدم إرشادا واضحا لتلك الدول التي لم تعتمد هذا النموذج.

٤- التوصيات

١-٤ يرجى من الجمعية العمومية القيام بما يلي:

أ) أن تطلب من الايكاو مواصلة دورها الرائد في مجال النقل الجوي، وخاصة من خلال إكمال الدراسات المنهجية ووضع توجيهات للتمكن من فهم وقياس التأثيرات الناجمة عن عملية التحرير في هذا المجال، فضلا عن إبلاغ الدول بشأن كيفية إجراء عملية تحرير خدمات النقل الجوي الدولي.

ب) وأن تطلب من الايكاو إجراء دراسات اقتصادية قياسية ووضع نظام رصد، ينبغي تصميمها لشرح وتقييم التأثيرات الناجمة عن تحرير الخدمات الجوية على الحركة الجوية الدولية وتطورها، مع مراعاة جميع المتغيرات بهذه العملية.

- انتهى -